البنية الموقعية للجملة العربية في اللّسانيات التّوليدية التّحويلية

أسماء عبداوي*
مخبر الموسوعة الجزائرية جامعة الحاج لخضر ،باتنة1 .الجزائر ،
asmaabdaoui1@gmail.com
إشراف: عز الدين صحراوي

الإرسال: 2019/09/08 القبول:2020/10/30 النشر: 2020/12/10.

الملخص:
اتفق التوليديون التحويليون على وجود بنية داخلية أصلية لكل بنية خارجية فرعية للجملة ، وافترضوا بناء على ذلك رتبة أصلية لمجموعة التمثلات الفيزيائية المتعددة للجملة الواحدة ،إلا أنآرائهم تعددت حول الشكل الذي أخذته البنية العميقة ، وعدد البنيات الموقعية الأصليةللجملة العربية ، ولهذا قام هذا البحث بهدف رصد هذه الآراء ، والوقوف عند المبررات التي تأسست عليها.

وقد تبين من خلال الدراسة أن تعدد آراء التوليديين العرب يعود إلى تعدد منطلقاتهم المنهجية ، بين من تبنى المنهج التوليدي كما هو ، وبين من حاول تكييف معطيات الجملة العربية مع النموذج التوليدي ، وبين من رجح كفة النحو العربي القديم في وصف وتفسير البنية الموقعية للجملة العربية.

الكلمات المفاتيح:الرتبة ؛ الجملة العربية ؛ الدرس التوليدي التحويلي ؛ البنية العميقة.

* **المؤلف المرسل**:أسماء عبداوي ، Asma.abdaoui@univ-batna.dz

The locational structure of the Arabic sentence in transformative generative linguistics

Abstract: Transformational generators agreed that there was an original internal structure for each sub-structure of the sentence, So they assumed an original rank for the multiple physical representations of a single sentence, However, their opinions differed on the form taken by the deep structure, and the number of the original site structures of the Arabic sentence, so this research was conducted in order to monitor these views, and to identify the justifications on which they were founded.

The study revealed that the multiplicity of views of Arab generators is due to the multiplicity of their methodological approaches, between those who adopted the generative approach as it is, and those who tried to adapt the data of the Arabic sentence to the generative model, and between those who favored the old Arabic grammar in describing and interpreting the site structure of the Arabic sentence.

Key words: Rank;Arabic Sentence; The generative transformative lesson; Deep structure .

1- مقدّمة: تعد قضية الرتبة من القضايا اللغوية المهمة التي شغلت التوليديين العرب المحدثين أكثر من غيرها من القضايا التحويلية ، وذلك لما لها من أهمية كبرى ؛ باعتبارها تمثل مدخلا لمعالجة مجموعة من القضايا النحوية الكبرى كقضية الإعراب وإشكال الضمائر والمتصلات ، وإشكال النقل ، ولهذا أخذت قضية الرتبة النصيب الأكبر من دراسة بنية الجملة في النظرية التوليدية التحويلية ، فاختلفت الآراء حولها باختلاف المنطلقات المنهجية التي بنى عليها التوليديون العرب تصوراتهم للبنية الموقعية للجملة العربية ، ولهذا قامت هذه الدراسة من أجل الإجابة على أهم الأسئلة التي تطرح نفسها هنا وهي:

- كيف وصف التوليديون العرب المحدثون البنية الموقعية للجملة العربية ؟
- ما المبررات التي أسسوا عليها الوصف ؟
- لماذا تعددت الأوصاف والتفسيرات والموصوف واحد ؟

. فرضيات الدراسة:

- تتعدد الآراء في قضية الرتبة بتعدد المنطلقات المنهجية التي أقام عليها للتوليديون العرب تصورهم للبينة الموقعية للجملة العربية.

- تعكس تصورات التوليديين العرب للبنية الموقعية للجملة العربية عدة نماذج تحويلية غربية .

. أهداف البحث:

- رصد أهم آراء التوليديين العرب المحدثين حول قضية رتبة الجملة العربية.
- الوقوف عند المبررات التي أسسوا عليها تصوراتهم للبنية الموقعية للجملة العربية.

منهجية البحث:

قام البحث على المنهج الوصفي التاريخي لما له من دور كبير في تحقيق أهداف الدراسة ، ففي مقابل ما سمح به التأريخ من تتبع لأهم التطورات التي لحقت بقضية الرتبة في الدرس التوليدي العربي بحسب التسلسل الزمني ، ساعد الوصف على رصد رتبة الجملة لعربية عند كل فريق من التوليديين العرب ، وتقصي المبررات التي أقاموا عليها تصوراتهم.

2. مدخل إلى قضية الرتبة في الدرس التوليدي التحويلي:

النحو التحويلي نظرية غربية نشأت على يد الباحث الأمريكي **أفرام نوامتشومسكي** (Avram Noam *Chomsky)* ، أراد الباحث من خلال نموذجه تجاوز الثغرات التي وقع فيها التوزيعيون والبنيويون من الدراسة الشكلية العقيمة للجملة ، «حيث اعتبر التوزيعيون البحث وراء السّطح المنطوق أو المكتوب كالبحث في منهج عميق ، وجعلوا المعاني موضعا

لدراسة علم النفس».[1]، فجاء بنموذج رآه الأنجعللنفاذ بالدراسة النحوية إلى المعنى، وتجاوز الشكل.

أحدث تشومسكي بنظريته الجديدة نقلة نوعية في تاريخ الفكر اللساني البشري، حصلت من خلال أول مؤلف له كان بعنوان "البنى التركيبية" (Syntactic structures) وكما فاجأ هذا الباحث العالم بنموذجه الجديد الذي ثار فيه على كثير من المبادئ التي كانت تعدّ من مسلّمات البحث اللساني طيلة عدّة سنوات مضت، فاجأ أيضا المفكرين والباحثين اللسانيين حين فتح نظريّته على عدّة «تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية في المفاهيم والتصورات وإضافات غير مسبوقة حتّمتها أوجه النقد من تيارات أخرى، وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنحازة الغامضة»[2]، فظهرت تحت النظرية الواحدة عدّة نماذج حتى حيّر الباحثين في تاريخ علم اللغة، وصعب عليهم تصنيف فكره اللساني، وهذا ما عبّر عنه "مونان" قائلا: «وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة الفكر التشومسكي، لأن أبعاد طموحه وتجديده النظري [المستمر] والصدمة التي أراد أن يحدثها وأحدثها، كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة، أمام مشكلة لا تجوز محاولة تجنّبها»[3]

ومعنى ذلك أن تشومسكي لم يلتزم بنظرية واحدة في البحث، بل كان يُخضع نظرياته في كلّ مرّة لكثير من التعديلات والإضافات استجابة لمستجدات البحث اللساني التي كان يسمع عنها من معاصريه.

واكب اللسانيون العرب المعاصرون هذه التطورات، وطَفقوا يطبقونها على الجملة العربية الواحدة ترو الأخرى، طامعين فيما وعد به الباحث من إنشاء نحو كلي. أمثال " ميشال زكريا" و"محمد علي الخولي" و"مازن الوعر"، و"عبد القادر الفاسي الفهري .

وبناء على ما تقتضيه القواعد التوليدية التحويلية، افترض التوليديون العرب بنيتين للجملة العربية؛ بنية داخلية تتخذ الشكل التجريدي للجملة في الذهن، اصطلح عليها التوليديون (بالبنية العميقة)، وتتخذ قاعدة إعادة الكتابة أهمية كبيرة في هذا المستوى التجريدي من إنتاج الجملة باعتبارها تمثل منطلقا أساسيا لبقية القواعد في البنية العميقة، وتشتق من هذه البنية بنية سطحية عن طريق قوانين أخرى، وهي قوانين تحويلية، ولما

كان لكل بنية خارجية فرعية بنية داخلية أصلية ، كان لا بد من افتراض رتبة أصلية لمجموعة التمثلات الفيزيائية المتعددة للجملة الواحدة.

فعدت قضية الرتبة من القضايا المهمة التي شغلت التوليديين العرب المحدثين أكثر من غيرها من القضايا التحويلية الأخرى ، لما لها من أهمية ، باعتبارها تمثل مدخلا لمعالجة مجموعة من القضايا أهمها[4]:

1. إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.
2. إشكال الضمائر والمتصلات
3. إشكال النقل ؛ بالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاق الرُّتب الممكنة.

ولما تعددت المنطلقات المنهجية للدارسين العرب تعددت أيضا آراؤهم حول البنية الأصلية التي تتخذها الجملة العربية بين من قال بأحادية الترتيب ، وبين من قال بثنائية الترتيب ، وبين من قال بأن الجملة العربية تأخذ رتبة حرة.

3. البنية القاعدية القارة وأحادية الترتيب:

اتجه البحث التوليدي العربي في بدايته في مناح شتى ، فمن الدارسين من طبق النموذج التوليدي التحويلي كما هو على الجملة العربية ، فتبنى بذلك نمط الرتبة الأصلية للجملة الانجليزية ، والتي تأخذ رتبة (فا+ ف+ مف) ، فكانت بذلك الجملة الاسمية هي الأصل الذي تتفرع عنه بقية البنى التركيبية بما فيها البنية الفعلية ، وهذا ما ذهب إليه "داود عبده" ، ومنهم من حاول تكييف نموذج تشومسكي مع طبيعة الجملة العربية ، وانتهى إلى أن الجملة الفعلية هي التي تمثل بنية أصلية للجملة العربية ، أي أن البنية العميقة للجملة العربية هي من قبيل نمط (ف+ فا+ مف) ، وهو مذهب "ميشال زكريا" و"خليل أحمد عمايرة".

وسواء كانت البنية الأصلية للجملة العربية هي من قبيل: (فا+ ف+ مف) أو (ف+ فا+ مف) فإن المتفق عليه لدى هذا الفريق من التوليديين العرب هو أن الجملة العربية ذات نمط أحادي الترتيب ، وقد استدل هذا الفريق من الباحثين على أحادية الترتيب من إحصاء إمكانات الترتيب التي تجيزها اللغة العربية ، وانتهى كل فريق منهم إلى افتراض بنية تحتية واحدة للجملة العربية ، وقد ذكر داود عبده خمسة من هذه الإمكانات ، بينما أضاف إليها

ميشال زكريا بنية سادسة وإن كانت خاطئة أو غير نحوية ، لكن استدعتها عملية الإحصاء التي تعد ضرورة منهجية للتوصل للنمط المناسب في العربية ، وهذه الإمكانات هي [5]:

1. فعل- فا- مف
2. فاعل (مبتدأ)- فعل- مفعول.
3. .فعل- مفعول- فاعل.
4. .مفعول- فعل- فاعل.
5. .مفعول- فاعل- فعل.

وأضاف ميشال زكريا إلى هذه الانماط نمطا سادسا هو (فا+ مف+ ف).[6]

وعدم وجود بعض البنى في واقع اللغة ينفي الرأي القائل بأن الجملة العربية ذات ترتيب حرّ إذ لابدّ من وجود ضوابط في الجملة تحدّ من حرية الترتيب ، ولهذا تخلّص الفريق الأول من التوليديين العرب من نمطين تركيبيين هما: نمط (فا- مف- ف) والنمط (مف- فا- ف)، لعدم وجود جمل تنتهي بفعل في اللغة العربية ، وتخلّصوا من نمطين آخرين لعدم ورودهما في اللغة العربية ، وهما: النمط (فعل+ مف+ فا) والنمط (مف+ ف+ فا)، وانتهوا إلى أن الترتيب المقبول هو أحد الترتيبين الآتيين: (ف+ فا+ مف) أو (فا+ ف+ مف)، وهو الترتيب الذي تأخذه الجملة الفعلية والاسمية على التوالي.[7]

فالجملة العربية لدى داود عبده تأخذ الترتيب الأصلي الآتي: فاعل- فعل- مفعول ، بينما استبعد الجملة الفعلية ، وذلك بناء على مجموعة من الأدلة أهمها[8]:

– استدعاء بعض التركيبات الفعلية قواعد إلزامية لا يقبلها المنهج التوليدي ؛ حيث تتعدى بعض الأفعال بحروف جرّ بعينها ،بحيث يمنع حلول حروف جرّ أخرى مكانها ، فأنت لا تقول إلا: (وافق على القرار) في حين تستطيع أن تقول: (جلس على الكرسي).بدل (جلس تحت الكرسي).

والاعتراف برتبة (فعل- فاعل- مفعول) فيه تسليم بأن أصل جملة (وافق الرجل على القرار) هو (وافق على الرجل القرار)، مما يستدعي التوسل بقاعدة إلزامية لفك إشكال هذا المثال.

– الأفعال المساعدة هي التي تشكل مع الفعل مكونا جمليا واحدا وهي عند الباحث من قبيل (أخذ يقرأ، راح يقرأ، كان الرجل يقرأ)، وتبني الترتيب (فعل- فاعل- مفعول) يجعل الباحث أمام بنى داخلية غير صحيحة نحويا مما يستدعي استحضار قاعدة إلزامية أخرى تخضع لها البنية العميقة، وهذا مما لا يقبله النحو التوليدي، فإذا قلت: أخذ الرجل يقرأ الصحيفة، تصير البنية الداخلية للجملة (أخذ يقرأ الرجل الصحيفة)، في حين لا تحتاج الجملة التي تتخذ من النمط (فا-ف-مف) ترتيبا أصليا للبنية الداخلية إلا إلى قاعدة اختيارية واحدة تنقل الفعل إلى يمين الفاعل ، بحيث تؤول جملة (الرجل أخذ يقرأ الصحيفة) إلى البنية الداخلية (أخذ الرجل يقرأ الصحيفة).

ولهذا انتهى الباحث إلى القول بأصلية الجملة الاسمية، أما الجملة الفعلية فهي تركيب يؤول إلى جملة اسمية، فساوى بذلك بين الجملة الاسمية والفعلية لأن كلا منهما يقوم على محورين أساسيين يمثل أحدهما (مخبرا عنه)، وإذا تصورنا ذلك فإن التركيب لدى داود عبده يكون على هذا النمط: مخبر عنه+ خبر.

أما **"ميشال زكريا" فقد** انطلق من مفهوم الجملة لحصر عناصر التركيب الأساسية وتحديد رتبتها الأصلية متبنيا تعريف القدامى للجملة، لأنه رآه يتفق مع تصور الألسنيين المعاصرين، من أمثال "هاريس" (Zelling Harris)، وهو التعريف القائل بأن الجملة هي لفظ مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها[9]، يوحي هذا التعريف بأن «الجملة وحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدّها» وهو نفس التعريف الذي تقدّمه الألسنية[10]، والذي تتخذ الجملة بناء على لقواعد إعادة الكتابة الشكل الآتي:

جملة ← #.....#

وبناء على هذا التحديد للجملة، قسم النحويون العرب الجملة إلى فعلية واسمية، وذلك بالنظر إلى الكلمة التي تبدأ بها الجملة، والتي تتخذ الشكل الآتي:

جملة اسمية ← #اسم.....#

جملة فعلية ← #فعل.....#

وللتعرف على الرتبة الأصلية للجملة الفعلية تناول (ميشال زكريا) جملة واحدة، ورتبها وفق النمطين السابقين، حيث صاغ على نمط (#فعل...#) جملة (أكل الرجل التفاحة)، وصاغ على نمط (#اسم...#) جملة (الرجل أكل التفاحة).

لاحظ الباحث احتواء الجملتين على العناصر ذاتها، وعلى العلاقات نفسها، ولهذا رأى أنه لا حاجة للقول بأن هناك نوعان مختلفان من الجملة[11]، فلا شك أن هذا التشابه والتقارب الشديد على مستوى البنية السطحية مما يوحي بأنهما ترتدان لبنية واحدة في المستوى العميق، وخضعت هذه البنية لقوانين تحويلية.

أما الضوابط التي أقام عليها ميشال زكريا رفضه للجملة الاسمية فهي ضوابط تخضع لها الجملة لاسمية لا الفعلية، ومما يدل على أصولية النمط (ف- فا- مف) هو عدم خضوع الترتيب (ف- فا- مف) للضوابط التي تخضع لها الجملة حين تتحول إلى اسمية، ذلك لأن الفعل في الجملة الفعلية لا يخضع لأي تغيّر، عند تغيير صيغة الفاعل إلى الجمع أو المثنى كما تظهره الأمثلة الآتية:

- أكل الرجلان التفاحة.
- أكل الرجال التفاحة.

وهذا بخلاف الجملة الاسمية التي يخضع فيها الفعل لتحويل صرفي بمجرّد تغيّر عدد الفاعل، حيث تأخذ الجملة الاسمية الشكل الآتي:

- الرجلان أكلا التفاحة.
- الرجال أكلوا التفاحة.

فالقول بأن أصل جملة (الرجلان أكلا التفاحة) هي جملة (الرجلان أكل التفاحة) يضع الباحث أمام المشكلة الآتية: كيف يمكن تبرير دخول الضمير بصورة أزلية؟ وبأي تحويل؟[12]

إن الجمل التي يتخذها الباحث بنية عميقة للجملة السطحية، وهي جملة (الرجلان أكلا التفاحة) والمشتقة من جملة (الرجلان أكل التفاحة) هي جملة غير أصولية، ولا يوجد أي تبرير لدخول الضمير في الركن الفعلي (أكل التفاحة)، وتفسير دخول الضمير بهذا الشكل

يستدعي إيجاد قواعد إضافية مما لا تتحمله قواعد هذه النظرية التي تنشد البساطة والاقتصاد.[13]

ويمكن توضيح ما فصّل فيه ميشال زكريا من تحويلات من خلال الجدول (1):

جدول1: تحويل الجملة العربية عند ميشال زكريا.

نوع البنية	الجملة الفعلية (ب ع)	الجملة الاسمية (ب ع)
البنية العميقة	أكل الرجلان التفاحة	الرجلان أكل التفاحة
البنية السطحية	الرجلان + أكل الرجلان التفاحة زيادة	الرجلان أكل ؟ التفاحة
	نقل الرجلان أكلا التفاحة	

أصل الجملة: ف+ فا+ مفعول

المصدر: من إعداد الباحثة ، بالاعتماد على معطيات زكريا ، 1986 ، ص30

بالرغم من تبني ميشال زكريا وداود عبده لترتيبين مختلفين ؛ بينة (ف+ فا+ مف) بالنسبة لميشال زكريا ، وبنية (فا+ ف+ مف) بالنسبة لداود عبده ، غير أنهما أوقعا معا النحو الجديد في قواعد إلزامية ، مما يتنافى مع متطلبات البحث التوليدي التحويلي.

أما "محمد علي الخولي" فقدتبنى مثل غيره من التوليديين العرب المحدثين فكرة تطويع القوانين التوليدية التحويلية مع ما تقتضيه طبيعة الجملة العربية ، ولذلك أراد الباحث تجاوز فرضية تشومسكي ، ورفض قانونه في تركيب الجملة ، كونه يختص باللغة الإنجليزية التي

يسبق الاسم فيها الفعل في معظم الأفعال، وهو القانون الذي تعبر عنه القاعدة الكتابية الآتية: جملة عبارة اسمية+ عبارة خبرية[14].

وذلك لأن القوانين التشومسكية تركز على المبتدأ والخبر، وهما يتصلان في الأساس بالتركيب السطحي للجملة، ويتعلقان بالترتيب النهائي للجملة ولا يكشفان الكثير عن العلاقات المعنوية[15].

ولهذا تبنى الباحث فرضية خرجت من رحم النظرية التوليدية التحويلية، تجاوزت عناصر التركيب السطحي وركّزت على عناصر الجوهر، وهي فرضية "شارلز فيلمور" (Charles filmore)، الذي قام بتعداد عناصر الجوهر دون ترتيبها، وهي (الفعل والمحور والمفعول غير المباشر والمكان والأداة والفاعل)، مما يكسب التحليل طابع العالمية[16].

فكل الجمل- حسب نظرية فيلمور- مهما اختلفت اللغة لها تركيب باطني يتشكل من نفس العناصر مثل الأداة والفاعل والمكان، فالفاعل يبقى هو الفاعل الحقيقي أينما كان موضعه في الجملة، وتبقى الأداة أداة للفعل بغض النظر عن موقعها، وكذلك المكان.

فجملة (كتب الولد بالقلم)، والتي تحمل العناصر الدلالية الآتية: (فعل)، (فاعل)، (أداة) تحتفظ بنفس العناصر الدلالية في جملة اختلف ترتيب المحور فيها، ففي الجملة المحولة عن الجملة السابقة (الولد كتب بالقلم)، يبقى عنصر الولد محتفظا بوظيفته كونه فاعلا مهما اختلف موقعه، وكذلك بقية العناصر على النحو الآتي:

كتب+ الولد+ بالقلم ⟸ الولد كتب بالقلم

مساعد+ فاعل+ أداة ⟵ فاعل مساعد أداة[17]

تدخل هذه الجملة الأساس في تركيب كلّي، يخضع لقانون عام على النحو الآتي:

قانون أساس الجملة ⟵ (مشروطية)+ مساعد+ جوهر

لكل جملة- حسب فيلمور- مشروطية تتصدّر الجملة، وهي الكلمات التي تربط بين الاستفهام وأدوات النفي، أما (المساعد) فهو غير موجود في قواعد العربية التقليدية، لكنه موجود في اللغة الإنجليزية، ويشار إليها بـ(auxiliary)، ويشغل الجوهر أهم وظيفة باعتباره أساس الجملة وهو الذي يحمل معناها الرئيسي، يتكون من (محور، مفعول به غير مباشر،

مكان ، أداة ، فاعل)، ويمكن تعويضه بجملة اسمية بناء على ما تقتضيه الخاصية التركيبية للجملة العربية ، والتي قد تأتي في شكل عبارة خالية من الفعل ، غير أن محمد علي الخولي أضاف تعديلا للقوانين التي وضعها فيلمور للجملة ، من خلال إضافة قانون آخر تأخذ فيه العبارة الاسمية دور المحور مكان الفاعل أو الاداة أو المكان أو المفعول به[18].

ويمكن اختصار هذا القانون الذي حدّده الخولي على النحو الآتي:

شكل1: القوانين الأساسية الخمسة لتأليف الجملة العربية عند محمد علي الخولي.

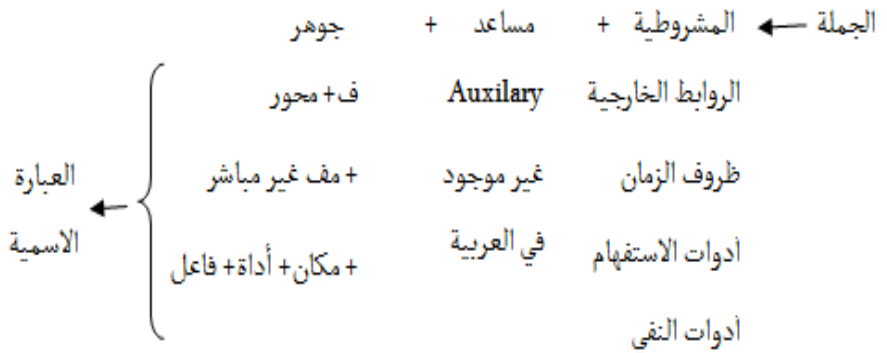

المصدر: الخولي ، 1999 ، ص93 ، 94.

أما الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية ، فهي عند الفريق الثاني من التوليديين العرب ليست جملة اسمية مستقلة في البنية الداخلية للجملة ، لأن العبارة الاسمية ، وإن بدت خالية من الأفعال في البنية السطحية ، إلا أنها لا تعدو أن تشكل عنصرا واحدا من عناصر الجملة وهو الجوهر أو الجملة الأساس باعتبارها تتخذ مكان المحور ، الذي يسبقه عنصر (الفعل) على هذا النحو الذي ذكره المازني:

الجوهر: فعل+ (محور)+ مف+ مكان.

يأخذ الفعل غير الظاهر في البنية السطحية للجملة مكانه قبل المحور لأنه يحمل دور مساعد ، والجملة العربية تفتقر إلى هذه الوظيفة في بنيتها السطحية ، ولذلك يفترض الباحث

أن يكون هذا الفعل محذوفا بقانون تحويلي إجباري ، قدّر بالفعل (يكون)[19] ، يقول محمد علي الخولي: «يحذف هذا القانون الإجباري (يكون). وهكذا فهو لا ينطبق على (كان). وسيمكّننا هذا التحويل من الحصول على الجملة الاسمية الخالية من الأفعال مثل (الكتاب على الطاولة).»[20]

ولذلك سمي هذا النوع من الجمل لدى عبد القادر الفاسي الفهري بالجمل الرابطية ، والذي رآه أكثر تماشيا مع طبيعة الجملة العربية ، واقترح على أساسه أن يكون النمط (ف+ فا+ مف) بنية أصلية للجملة العربية ، والذي تؤول إليه الجملة من قبيل (فا+ ف+مف)[21]. يقدّر فيها الرابط بفعل محذوف وجوبا في البنية السطحية ، ويقدر بالفعل (يكون).

يبدو أن هذا الاختلاف والاضطراب في الوصف وتفسير الجملة العربية والحرص الكبير على إرجاع مختلف التراكيب إلى نمط واحد ، يوحي بالضرورة بوقوع الباحثين التوليديين في مزلق تقديم النظرية على المعطيات اللغوية ، فقد افترض الباحثون لنفس البنية التركيبية ، وهي بنية الجملة العربية نمطين أصليين مختلفين ، مع تقديم كل منهما أدلة تثبت نقائص النمط الآخر ، وما يستلزمه من قواعد إضافية في حالة تبنيه نمطا أصليا للتراكيب ، فراجعوا النمط ، وتخلوا عنه ، لكنهم لم يراجعوا النظرية وبقوا متمسكين بها ، ولعل ذلك يعود إلى حرصهم الشديد على تطبيق مبدأ الكلية الذي نادى به تشومسكي ، والذي « يفترض لكل لغة بشرية بنية قاعدية ذات رتبة قارة ، تؤصلها بانتقاء أحد التراتيب الستة المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي»[22].

4. التوسيط أوالصدارة وازدواجية الترتيب:

ذهب فريق آخر من التوليديين العرب إلى القول بأصلية الجملة الاسمية والفعلية معا ، وذلك بناء على معيارين هما: معيار الصدارة ومعيار التوسيط ، فكلاهما (أي الجملة الاسمية والفعلية) يمثل بنية عميقة تشتق منها بقية جمل العربية ، وهو مذهب النحاة الأوائل.

والقول بهذا الرأي جاء نتيجة للهنات التي وقع فيها التوليديون جرّاء انفتاحهم على البحث اللساني الغربي ، وتجاهل الدرس اللساني النحوي العربي.

ويعد "مازن الوعر" من الباحثين التوليديين العرب الأوائل الذين شعروا بضرورة إقامة جسور التواصل مع البحث النحوي العربي، فقد بنى مازن الوعر نظريته النحوية لدراسة الجملة العربية على ثلاثة مصادر هي: اللسانيات التوليدية التحويلية التي أسس لها تشومسكي سنة 1957م- 1981م، واللسانيات الدلالية التوليدية التي وضعها "ولتركوك" عام 1970م- 1978م، أما في قضية الرتبة فقد أفاد كثيرا من جهود اللغويين العرب القدامى.

حيث عرض الباحث لأنواع التراكيب الأربعة معتمدا على آراء "الزمخشري" (ت 538ه)، وابن هشام الأنصاري (ت 761ه) في تمييزهم بين أنواع الجمل العربية وهي: الجمل الاسمية- الجمل الفعلية- الجمل الظرفية- الجمل الشرطية، وافترض أن جميع التراكيب تؤول إلى بنيتين عميقتين هما (البنية الاسمية والبنية الفعلية) بما فيها التراكيب الظرفية التي تعود للاسمية، و التراكيب الشرطية التي تؤول إلى الفعلية.

غير أن تغليب مازن الوعر لاتجاه النحاة الأوائل، وميل " عبد القادر الفاسي الفهري" في مقابل ذلك للاتجاه التوليدي أكثر، أدى إلى اختلاف معايير الحكم، فاتخذ مازن الوعر معيار الصدارة في القول بازدواجية الرتبة في البنية العميقة سيرا على مذهب النحاة الأوائل، في مقابل معيار الوسيط الذي استمده عبد القادر الفاسي الفهري من النظرية الوسطية لتصنيف الجملة العربية.

أولا. معيار الصدارة: وهو معيار استند عليه مازن الوعر في تقسيم الجملة العربية، ورأى أنه يساعد في تحديد البنية العميقة لأي جملة، وذلك بالنظر إلى عنصري الإسناد، فإذا تصدّر التركيب بمسند إليه تشكّل التركيب الاسمي، وإذا تصدّر بمسند تكونت جملة فعلية، ومعنى ذلك أنه يميّز بين نوعين من التراكيب بالنظر إلى الصدارة هما:

التراكيب الاسمية: وهي عند النحاة الأوائل كل تركيب يتصدر بمسند إليه، سواء كان المسند إليه «اسما صريحا مرفوعا، او مؤولا في محلّ رفع، أو اسم فعل عند بعضهم، أو هي التي صدرها حرف غير مكفوف مشبه بالفعل»[23]، مثل جملة: ﴿**سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾[سورة البقرة، 5.]، فمعيار التصنيف لا يحتكم إلى نوع الكلمة التي تصدّرت الجملة بل يحتكم إلى نوع الركن الذي تصدّر الجملة، فالتركيب الذي يبدأ بركن المسند إليه وإن كان جملة فعلية فهو تركيب اسمي، ولهذا يضيف مازن الوعر جملة تتصدّر بفعل وهي جملة:

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ضمن قائمة التراكيب الاسمية ، على أن تؤول الجملة الفعلية إلى اسم واحد ، وكأنه بذلك يقدّر الجملة الفعلية (تسمع بالمعيدي) بالجملة المؤولة (سماعك بالمعيدي)، وهو تركيب تصدّر بمسند إليه[24] ، فحقّ أن يدرج ضمن الجمل الاسمية لأنه يأخذ الشكل الآتي:

شكل2: أركان جملة (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)

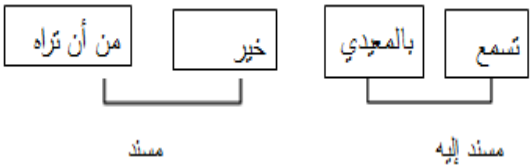

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات (الوعر ، 1987 ، ص27 ، 28)

التراكيب الفعلية: وهي التراكيب التي يتصدّرها مسند ، وتتخذ بنية (ف+ فا)، فهي الجمل التي يتصدّرها فعل تام ، مثل (حضر عمر ، وغاب زيد) أو ناقص نحو (كان الجو مشمسا/ أصبح الجو صافيا)، وقد لا يتصدر الجملة فعل أيضا ومع ذلك تدرج ضمن الجملة الفعلية ، وذلك عندما تكون الأفعال محذوفة وتترك قرائن تسمح بتقديرها ، مثل أساليب القسم ، كما في قوله تعالى: ﴿**والليل إذا يغشى والنّهار إذا تجلّى**﴾[سورة الليل ، 21.]، وتقدير معنى الآية هو: (أقسم بالليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى)، ومثل أسلوب النداء مثل قوله تعالى: ﴿**يا يحيى خذ الكتاب بقوّة**﴾ [سورة مريم ، 12.]، والتقدير: (أَدعُ يحيى).

وتتحدّد عدد عناصر الجملة الفعلية بالنظر إلى نوع الفعل ، فإذا كان الفعل لازما اكتفى بفاعل نحو: جاء زيد ، فتأخذ الجملة نمط (فعل+ فاعل)، أما إذا كان الفعل متعدّيا بنفسه إلى مفعول واحد احتاج التركيب إلى ثلاثة عناصر (فعل+ فاعل+ مفعول)، نحو: أكرم زيد عمرا أو رغب عمر في الجائزة ، وقد يحتاج التركيب إلى أربعة عناصر إذا كان الفعل يتعدّى بنفسه إلى مفعولين ، نحو: رأيت الجوّ جميلا ، فتأخذ الجمل نمط (فعل+ فاعل+ مفعول1+ مفعول2)[25].

ثانيا: معيار الوسيط:

يعد عبد القادر الفاسي الفهري من الذين قالوا بازدواجية الرتبة أيضا ، وبأن البنية العميقة للجملة هي من قبيل (فعل+ فاعل+ مفعول) و(فاعل+ فعل+ مفعول) ، وقد تميّز عن غيره من الباحثين التوليديين المحدثين في معالجته لقضية الرتبة في اللغة العربية ، حيث خضعت هذه القضية كغيرها من القضايا التي عالجها عبد القادر الفاسي الفهري في ضوء النظرية التوليدية التحويلية لمراجعات متلاحقة نتيجة تكييف الباحث نموذجه في كلّ مرّة للنماذج التوليدية المتطورة في مختلف مراحلها ، وعليه يعدّ موقف الفاسي الفهري القائل بازدواجية الرتبة حكما تولّد عن مرحلة من مراحل تطوير نظريته التوليدية ، والتي جاءت بعد المرحلة التي قال فيها بأحادية الترتيب.

لقد أعاد الباحث النظر في رتبة الجملة العربية تماشيا مع ما اقترحته النظريات التوليدية التحويلية من نماذج جديدة ، وذلك في كتابه الجديد "البناء الموازي" الذي قام في الأساس على مبادئ نظرية الوسائط.

اقترحت هذه النظرية معايير جديدة لتحديد بنية الجملة ، حيث لم تعد تتحدّد إمكانية وجود تركيب معيّن من عدم إمكانية وجوده بناء على معيار الاستعمال كما ذهب إلى ذلك ميشال زكريا وداود عبده ، أو بناء على افتراض عناصر جوهرية عالمية تخضع لها جميع اللغات كما في نظرية فيلمور ، وإنما تتوقف إمكانية وجود تركيب من عدم وجوده بناء على القيمة التي يأخذها وسيط معيّن في اللغة ، وهي قيمة موجبة أو سالبة[26].

يعدّ وسيط الاسمية الوسيط الأساسي الذي يحدّد رتبة عناصر الجملة في اللغة العربية ، وذلك بالنظر إلى حضوره في التأليف ، والذي يكون إما حضورا إيجابيا أو حضورا سلبيا ، فيُميَّز بناء على قيمة الوسيط ؛ سواء كانت قيمة موجبة أو سالبة بين رتبتين للجملة العربية هما: رتبة: ف+ فا+ مف ، ورتبة: فا+ ف+ مف.

يتخذ وسيط الاسمية من نوع التطابق معيارا لتحديد رتبة الجملة العربية ، حيث تتخذ الجملة العربية من رتبة (ف- فا- مف) نمطا لها إذا كان التطابق غير اسمي ، أما رتبة (فا- ف- مف) ، فتظهر مع التطابق الاسمي.

يعدّ التطابق معيارا أساسيا في تحديد رتبة مكونات الجملة عند عبد القادر الفاسي الفهري ، ويرتبط بطبقة العناصر الصرفية الاسمية ، أو يرتبط في الأساس بالضمائر المتصلة التي تشكل علامات التطابق بالنظر إلى إحالتها أو عدم إحالتها[27].

وبناء على ذلك يميّز عبد القادر الفاسي الفهري بين نوعين من التطابق: تطابق إحالي ، وتطابق غير إحالي ، وذلك بالنظر إلى ما تحمله علامة التطابق من معنى إحالي أو لا إحالي ، فالتاء على سبيل المثال في جملة (جاءت) تعدّ علامة تطابق إحالي ، أما علامة التاء في جملة (جاءت البنات)، فلا تشكل تطابقا إحاليا ، ولهذا اقترح أن تصنّف اللغات بالنظر إلى وسيط إحالية التطابق إلى ثلاثة أصناف[28]:

أ. لغات يكون فيها التطابق [+إحالي] ، كالإرلندية والولس والبربرية.

ب. لغات يكون فيها التطابق [-إحالي]، كالإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

ت. لغات يكون فيها التطابق [±إحالي] ، كالعربية الفصحى.

أما وسيط الاسمية فيتحدّد بالنظر إلى اسمية العلامات وبالنظر إلى اكتمال اسميتها من عدم اكتمالها ، وإلى إحالية التطابق من عدم إحاليته ، وأما الاسمية فتتحقّق في العلامات التي تتضمن سمة الجنس والعدد والشخص كجملة: البنات جئن ، في حين لا تكتمل اسمية العلامة بوجود سمة أو سمتين فقط من مجموع العلامات ، وتظهر في العلامات التي تمثل تطابقا غير إحالي ، مثل (جملة جاءت البنات)، وتتطلب العلامات التي تكتمل اسميتها إعرابا ، في حين لا يتطلب النوع الآخر من العلامات إعرابا[29].

ويظهر معيار تحديد الرتبة في الجملة العربية والتمييز بين التركيب الاسمي والفعلي لدى الباحث بإدخال مقولة الزمن ، فإذا كان التطابق هو ما يسند إلى الاسم الإعراب في الجملة الاسمية ، فإن الزمن هو الذي يسند الإعراب للاسم في الجملة الفعلية ، ففي جملة (جاءت البنات)، وهي من نمط (ف+ فا) ينتقل الفعل إلى الزمن (ز)، ثمّ إلى التطابق ، ويصعد المركب الاسمي الفاعل "البنات" من مخصص (ف) إلى مخصص (ز) ويرسو هناك ، والذي يسند له إعراب الرفع هو الزمن.

وأما في جملة (البنات جئن)، فإن الإعراب المسند بواسطة (الزمان) يمتصه (تط) ، وإلا فإن الناتج تصفية المصفاة الإعرابية ، فإذا كان هذا صحيحا فإن (ز) لن يسند الإعراب ثانية إلى م س (المركب الاسمي) في مخصص ز ، لأنه "أفرغ" إعرابه ، وهذا يضطر م س إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعرابا ، والموقع هو مخصّص تط[30].

وهو المعيار الذي يميز رتبة (فا- ف- مف) والذي يكون فيه وسيط التطابق اسميا ، بخلاف رتبة (ف- فا- مف) والتي تتحدد بالتطابق غير الاسمي ، وهو تطابق اصطلح عليه الفهري بالتطابق الزمني ، والذي تتم على أساسه عملية إسناد الإعراب بموجب الزمن لا بموجب التطابق الاسمي.

وبهذا ينتهي عبد القادر الفاسي الفهري إلى وجود نمطين في البنية العميقة للجملة العربية هما: الجملة اسمية والجملة فعلية ، وذلك بناء على قيمة التطابق ، سواء كان اسميا أو غير اسمي ، وبناء على هذا ميّز الفاسي الفهري بين صنفين من اللغات هما:

1. لغات ذات رتبة (فا- ف- مف): وهي التي يكون فيها وسيط التطابق اسميّا ، مثل الانجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية.
2. لغات ذات رتبة (ف- فا- مف): وهي اللغات التي يكون فيها وسيط (تط) غير اسمي ، مثل الإرلندية.

وظهور معياري التطابق (الاسمية وغير الاسمية) في اللغة العربية يجعلها تستقل بصنف آخر باعتبارها ذات رتبتين هما: رتبة (فا- ف- مف) ورتبة (ف- فا- مف).

ويمكن تلخيص قضية الرتبة في الجملة العربية من خلال هذا المثال التوضيحي الآتي:

شكل3: رتبة الجملة العربية بالنظر إلى التطابق الاسمي والتطابق غير الاسمي

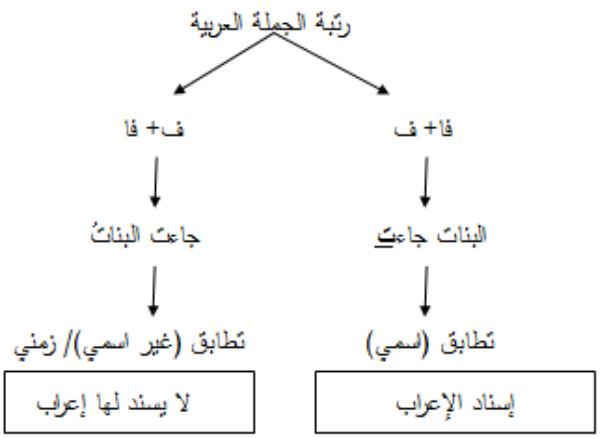

المصدر: من إعداد الباحثة ، بالاعتماد على معطيات (الفهري ، 1990 ، ص 113- 116)

5. الوسيط المتعدد والرتبة الحرة:

إن التطوّر الذي حصل على مستوى نظرية الوسائط ، والتغييرات التي أدخلها تشومسكي على مكون الوسائط ، جعلت عبد القادر الفاسي الفهري يعيد النظر أيضا في مفهوم الوسيط ، الذي أصبح متعدّد القيمة بعدما كان ازدواجي القيمة في اللغة الواحدة وفي التركيب الواحد ، وذلك بالنظر إلى حضور وسيط واحد إما حضورا إيجابيا أو حضورا سلبيا.

أما المقاربة الجديدة فهي تسمح بتعدّد قيم الوسيط الواحد ، بحيث يمكن أن يأخذ الوسيط الواحد ، قيمة موجبة أو قيمة سالبة ، أو قيمة غير موسطة (لا سالبة ولا موجبة) في اللغة الواحدة وفي التراكيب المختلفة ، فاللغة الواحدة «لا تختار بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط ، أو بمعنى آخر أن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات ، بل أحيانا جميع اللغات»[31].

وبناء على هذا تأخذ الجملة العربية رتبة حرّة تتعدّد فيها الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول ، يقول عبد القادر الفاسي الفهري «نستطيع أن نقول ، مثلا ، بالنسبة للغة العربية التي فيها جميع الإمكانات المنطقية التي يتيحها التركيب الحسابي للفعل والفاعل والمفعول ، فهناك رتبة (فا- ف- مف)، ورتبة (ف- فا- مف)، ورتبة (ف- مف- فا) إلى غير

ذلك ، فكل الرتب مبدئيا ممكنة في اللغة العربية ، فما يوجد في البنية السطحية هو جميع هذه الرتب...»[32] .

والمقصود بهذا الكلام أن عبد القادر الفاسي الفهري يسلّم بجميع الرتب التي يأخذها التركيب الواحد ويقرّ بصحتها ، من ذلك سلامة الجمل التالية:

1. ضرب زيد عمرًا.
2. ضرب عمرًا زيدٌ.
3. زيدٌ ضرب عمرًا.
4. زيدٌ عمرًا ضرب.
5. عمرًا زيدٌ ضرب.
6. عمرًا ضرب زيدٌ.

وعبد القادر الفاسي الفهري هنا يذهب مذهبا جديدا لم يسبقه إليه التوليديون العرب قبله ، والذين أقرّوا بسلامة تراكيب ، ولحن تراكيب أخرى لعدم جريانها على لسان العرب سيرا على نهج النحاة الأوائل ، لأنه يقر بسلامة جميع التراكيب الستة ، نظرا لما يأخذه الوسيط الواحد من قيم متعددة.

وإن اتفق بعض التوليديين على نمط واحد للجملة العربية ، أو على عدد البنيات الموقعية التي تتخذها الجملة العربية ، فإن ذلك لا يدلّ أبدا على أنهم تبنّوا نفس النموذج في التعامل مع الجملة ، إذ لم تختلف المنطلقات المنهجية بين باحث وآخر فحسب ، بل إن الباحث الواحد منهم يتخذ لنفسه أكثر من نموذج واحد ، مما أدى إلى تبني الباحث الواحد عدة آراء حول قضية رتبة الجملة العربية ، الأمر الذي يوحي بعدم الانسجام بين النظرية واللغة موضوع الدراسة ؟!

فبالرغم من كل هذه المحاولات التي قام بها التوليديون من أجل وصف وتفسير البنية الموقعية للجملة العربية ، إلا أنها محاولات لا ترقى في النهاية إلى وضع نظرية خاصة باللغة العربية ، فكما بدا على الباحثين الاضطراب وعدم الاستقرار على نموذج واحد ، بدا أيضا أن

اجتهادهم لا يصب في سبيل وضع تفسير يتناسب مع معطيات اللغة العربية ، وإنما يصب في سبيل صنع معطيات تتناسب مع النظرية التوليدية التحويلية ، ولو كان الأمر على غير ذلك لما اختلفت النماذج المتبناة في تفسير الظاهرة الواحدة.

والحقيقة أن اللسانين العرب المعاصرين لم يتخلّوا عن نظرية النحو العربيّة فحسب وأبدلوها بالنظريّات الغربية ، وإنما هم على استعداد دائم للتخلي حتى على معطيات لغوية ، وذلك تماشيا مع مبدئ اللسانيات الكليّة التي تقدس النظرية وترى أنّها منزّهة عن النقص ، ولذلك رأينا بعضهم يستبعد النمط الفعلي من الجمل العربية ، متبنيا لا النظرية التوليدية فحسب ، بل متبنيا خصائص اللغة الإنجليزية التي تأخذ نمطا ترتيبيا واحدا وهو نمط الجملة الاسمية ، ورأينا البعض الآخر يستبعد النمط التركيبي الاسمي ، مراعاة لخصوصية الجملة العربية التي تحتوي على تراكيب فعلية ، واقعا في نفس الإسقاط الذي وقع فيه التوليديون العرب الأوائل عندما لم يخرجوا عن فكرة أحادية الترتيب ، وأرجعوا جميع التراكيب إلى نمط واحد وهو نمط الجملة الفعلية ،مستبعدين النمط التركيبي الاسمي ، الذي يحتفظ بخصائص تختلف عن النمط الفعلي ، وذلك بافتراض بنية اشتقاقية واحدة وهي البنية الفعلية واختزال جميع الأدوار الدلالية والتركيبية فيما ينتقيه الفعل أو ما يشبهه من علاقات أو وظائف ومحلات ، وافتراض للجملة الاسمية نفس الأدوار الدلالية التي يفرضها الفعل في الجملة الفعلية ، فأسندوا إلى مكونات الجملة الاسمية نفس الوظائف الدلالية التي تسند لمكونات الجملة الفعلية ، دون إشارة إلى الفروق بين الترتيبين ،وهذا ما أدى إلى وقوع الدرس التوليدي التحويلي في العديد من النقائص في تفسير الجملة العربية ، بسبب عدم التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

فإذا أخذنا التركيبين النووين: قام زيد — زيد قائم ، من أجل تفسيرهما في ضوء هذا التصور ، فإن ذلك سيسفر عن بعض الثغرات تركتها توليدية تشومكي في وصف المكونين النووين ، كما يوضحه الجدولان (02) و(03) اللذان يختصران طريقة تفسير التركيبين السابقين في النظرية التوليدية في مقابل تفسير النحاة الأوائل للجملتين الاسمية والفعلية.

جدول (02): تفسير التركيبين النووين: (قام زيد — زيد قائم) عند النحاة الأوائل

	الحالة الإعرابية	الوظيفة النحويّة	الوظيفة التداولية
الفاعل (قام زيد)	رفع ـُـ	فاعل	/
المبتدأ (زيد قام)	رفع ـُـ	؟	مبتدأ

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول (03): تفسير التركيبين النووين: (قام زيد – زيد قائم) في اللسانيات التوليدية

	الحالة الإعرابية	الوظيفة النحوية	الوظيفة التداولية
الفاعل قام زيد	رفع ـُـ	فاعل	/
المبتدأ زيد قام	رفع ـُـ	فاعل	؟

المصدر: من إعداد الباحثة

يبدو أن غياب العلاقات التدوالية في تفسير الابتداءبفعل في الجملة الأولى في مقابل صدارة الاسم في الجملة الثانية ، والاكتفاء بالنظر إلى العلاقات الدلالية التي تربط بين المسند والمسند إليه فقط ، هو ما يفسر افتراض بنية موقعية واحدة في النماذج الأولى للنظرية التوليدية التحويلية ، وهي البنية الفعلية ، وذلك متأتي من النظرة المغلقة للغة ، والتي أدت إلى تفسير الجملة بالنظر إلى ما ينتقيه الفعل من أدوار ، لا إلى ما يتطلبه الحال من مواقع.

أما مازن الوعر فهو الباحث الوحيد الذي قدم تفسيرا اقترب فيه من طبيعة الجملة العربية ، فقد ميز الباحث بين الجملة الاسمية التي يتقدم فيها الاسم ، والجملة الفعلية التي يتقدم فيها الاسم ، فضلا عن أن البنية الاسمية والفعلية عنده هما بنيتان توليديتان لا

تحويليتان[33] ، مما يعني أن التركيبان الاسمي والفعلي هما تركيبان أصليان في اللغة العربية لا تركيبان فرعيان.

وإن كان النحو العربي سكت عن الوظيفة النحوية للمبتدأ بسبب إغفال العلاقة الدلالية التي تربط بينه وبين المسند (عنصر اختيار الموضوعات)، فإن النحو التوليدي التحويلي استدرك على النحو العربي هذا القصور بسبب التركيز على العلاقات الدلالية بين مكونات الجملة ، حيث « إن الفاعل يبقى الفاعل الحقيقي أينما كان موضعه في الجملة.»[34] ، وهذا ما لم يغفله مازن الوعر أيضا.

أما عبد القادر الفاسي الفهري فقد بدا عليه الإضراب والانتقال من نموذج إلى الآخر وفي الأخير استقرّ عند رأي القدامى ، بعد عرضه لمختلف أدوات النظرية التوليدية وكان آخرها نظرية الوسائط ، كما رأينا.

إن انفتاح التوليديين العرب على الدرس اللساني التوليدي جعلهم ينساقون شيئا فشيئا نحو النظرية التوليدية في حد ذاتها[35] ، فبالرغم من تنديدهم بالفكر التقديسي للتراث إلا أنهم يقعون فيما يحذّرون منه حينما ينساقون وراء المناهج الغربيّة ، يواكبون جديدها ويتبنون أدواتها المنهجية وآلياتها التنظيرية ، دون أن ينظروا أبدا إلى الوراء ، لأنه واقع مظلم لا يحمل أي فكرة عن الحقيقة.

فهم على استعداد دائم للتخلي على المعطيات في سبيل بقاء النظرية خوفا عليها من الانهيار في ظل التهديد التجريبي الذي يصاحب النظرية التوليدية لما تعرضه اللغات الخاصة في كل مرة من خصوصيات تركيبية لم تجد لها مكانا في الجهاز التفسيري للسانيات الكلية.

ذلك لأن النظرية في اللسانيات التوليدية التحويلية ،في رأيهم ، تتسمباليقينيةمستمدة درجة صدقها ويقينها بمنهجية استنباطها[36]لا بمعيار مطابقتها للواقع[37] ،ولهذا السبب يتمسّك الباحث بنظريّته لما تقدّمه بيانات الملاحظة من نتائج تجريبية لا تأخذ بعين الاعتبار تعقّد النظريّات العلمية كبيانات وبرامج بحث متسقة.

فالأصل في النظريّات العلمية كما يقول بوطا أن تمتلك نتائجها محتوى موجود في المقدّمات المنطقيّة ، أما الاستدلالات غير البرهانيّة والتي يقوم عليها نحو تشومسكي ، فهي

تخرق هذه القاعدة المنطقيّة حينما تسلّم بنتائج غير مرتبطة بمحتوى مقدّماتها[38]، وهو ما جعل العلوي يصف النظرية التوليدية بأنها « نظرية شبحيّة تصنع أشباح اللغة كما صنع الفلاسفة أشباح النفس العارفة »[39]، وما جعل أحد العلماء يشككون في منطلقاته التنظيريّة التي لا تعدو أن تكون مجرّد بناءات نظرية لا تمتلك مقابلا أنطولوجيا موازيا متشخصا في قدرة المتكلم[40].

ولهذا نبّه بوبر إلى أن النظرية تتفوق كلما أثبتت اقترابها من الواقع أكثر من غيرها من النظريات حين قال: « أن نظرية معينة، في حقبة معينة وفي ضوء نظر نقدي عميق. وفحوصا صارمة دقيقة، تفضل سواها بكثير، لأنها الأقوى إذ خضعت لاختبار جدير، وبذلك تبدو، وهي ضمن النظريات المنافسة، الأكثر اقترابا من الحقيقة.»[41]

فكلما كان موضوع الاستقراء (معطيات اللغة) حقيقيا كلما كان هناك قبول للنظرية لأن الأساس الذي يتوقف عليه قبول النظرية كما يقول بوبر لا يقوم على" الاستدلال من النظرية على الوقائع وإنما هو العكس، أي الاستدلال من الوقائع النظرية..."[42]

ومهما يكن من أمر فإن تغيير النظريات خير دليل على أن نظرية تشومسكي لا تركن للغة ولا تعكس طريقة عملها لأنها مشغولة بالبحث عن نظرية للدماغ أو نظرية لطريقة عمل الدماغ (الكيفية كما سبقت الإشارة)، ولو كانت النظريات تعكس بدقة طريقة عمل اللغة لما اختلفت نماذجها؛ لأن «تحوّلها من منوال إلى آخر شاهد على عدم اطمئنانها إلى الواقع **اللغوي.»**[43]

6. خاتمة:

من خلال عرضنا لقضية الرتبة عند التوليديين العرب المحدثين، تبين أن آراء التوليديين العرب تعددت بتعدد منطلقاتهم المنهجية فمن الدارسين من طبق النموذج التوليدي التحويلي كما هو على الجملة العربية، ولذلك كانت الجملة الاسمية من نمط (فا+ ف+ مف) هي الأصل، ومنهم من حاول تكييف نموذج تشومسكي مع طبيعة الجملة العربية، فانتهى إلى أن البنية العميقة للجملة العربية هي من قبيل نمط (ف+ فا+ مف)، وعندما ازدادت صلة القرابة بينالدرس التوليدي التحويلي والدرس النحوي القديم توصل مازن الوعر إلى أن الجملة العربية تتخذ رتبة مزدوجة، وذلك بناء على معيار الصدارة الذي اتخذه

النحاة الأوائل ، أما عبد القادر الفاسي الفهري ، فقد تمسك بالنموذج التوليدي التحويلي وما لحق به من تطورات ، ما جعله يقول بأحادية الترتيب في بداية بحثه ،ثم أوحت له نظرية الوسائط الجديدة بازدواجية الرتبة بناء على معيار الوسيط الذي أخذ قيمة مزدوجة في البداية ، ثم أصبح متعدد القيمة بعدما طوره الفاسي الفهري ،لتصير الجملة العربية ذات رتبة حرّة تتعدّد فيها الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول.

وإن اتفق بعض التوليديين العرب على نمط واحد للجملة العربية ، كما رأينا ، فإن ذلك لا يدل أبدا على أنهم تبنوا نفس النموذج في التعامل مع الجملة ، إذ لم تختلف المنطلقات المنهجية بين باحث وآخر فحسب ، بل إن الباحث الواحد فيهم يتخذ لنفسه أكثر من نموذج واحد فيصل إلى عدة أنماط يقول بها هو وحده ، الأمر الذي يوحي بعدم الانسجام بين النظرية واللغة موضوع الدراسة.

اقتراحات البحث:

– إن هذا الإختلاف والتضارب الذي وقع فيه التوليديون التحويليون حول قضية الرتبة مما يستدعي إعادة النظر في كل هذه الآراء بإخضاع النظرية للغة وليس العكس.

– ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء النحاة الأوائل في وصف وتفسير البنية الموقعية للجملة العربية ، ففي مقابل تأخر الفهري في القول بازدواجية الرتبة إلا بعد ظهور نظرية الوسائط المتطورة عن النظرية التوليدية التحويلية ، توصل مازن الوعر إلى نفس النتيجة دون الاستعانة بقوانين هذه النظرية.

ينبغي أن تحوي مقدمة المقال على تحديد موضوع الدّراسة ، وإبراز إشكالية البحث الفرضيات المناسبة ، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

7- مصادر البحث ومراجعه:

– الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: محمد محي الدين عبد المجيد ، منشورات المكتبة العصرية ،ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2003م.

— الأوراغي ، محمد ، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2003م.

— الأوراغي ، محمد ، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية ، دار الأمان ، الرباط ، المغرب ، 2013م.

— بارتشيت ، بريجيته ، مناهج علم اللغة ، من هارمان باول حتى نوام تشومسكي ، تر: سعيد حسن بحيري ، مؤسة المختار ، ط1 ، 2003م.

— حنيفي ناصر ، اللسانيات ، منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ط ، بن عكنون ، الجزائر ، 2009م.

— الخولي ، محمد علي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 1999م.

— زكريا ، ميشال ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط2 ،بيروت ، لبنان ، 1986م.

— علوي ، حافظ إسماعيلي ، اللسانيات في الثقافة العربية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2009م.

— عمايرة ، خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق ، عالم المعرفة ، ط1 ، جدة ، السعودية ، 1984م.

— غلفان ، مصطفى ، اللساينات في الثقافة العربية الحديثة ، حفريات النشأة والتكوين ، شركة النشر وتوزيع المدارس ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2006م.

— الفهري ، عبد القادر الفاسي ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال للنشر ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1985م.

— الفهري ، عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، دار توبقال للنشر ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1990م.

— الفاسي الفهري ، المعجمة والتوسيط ، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1997م.

— محمد علي ، ماهر عبد القادر ، نظرية المعرفة العلمية ، دار النهضة العربية ، دط ، بيروت ، لبنان ، 1985م.

— المكي ، سمية ، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة ، تقديم: محمد صلاح الدين الشريف ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت ، بنان ، 2013م.

— الوعر ،مازن ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، دمشق ، سوريا ، 1987.

— الوعر ، مازن ، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، دار المتنبي للنشر والتوزيع ، ط1 ، دمشق ، سورية ، 2001م.

[1] حنيفي ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، بن عكنون، الجزائر، 2009م، ص 60.

[2] بارتشيت، بريجيته، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى نوام تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسة المختار، ط1، 2003م، ص 265.

[3] المرجع نفسه، ص ن.

[4] علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، لبنان، 2009م، ص 284- 285

[5] المرجع نفس ،ص37.

[6] زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط2 ،بيروت، لبنان، 1986م، ص ص26، 27.

[7] المرجع نفسه، ص ص26، 27.

[8] علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص ص266- 268.

[9] يعود هذا التعريف لابن هشام الأنصاري (707خ- 761ه) في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اصطلح النحاة الأوائل على الجملة بمصطلح "الكلام"، وهو ما يجمع بين اللفظ والإفادة. (الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص23)

[10] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص24.

[11] المرجع نفسه، ص ص24، 25.

[12] ينظر، المرجع نفسه، ص ص 28، 31.

[13] المرجع نفسه، ص33.

[14] ينظر، الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999م، ص ص 50، 51.

[15] المرجع نفسه، ص51.

[16] المرجع نفسه، ص53.

[17] المرجع نفسه، ص57.

[18] المرجع نفسه، ص94.

[19] المرجع نفسه، ص97.

[20] المرجع نفسه، ص ن.

[21] الفهري ، عبد القادر الفاسي ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال للنشر ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1985م ، ص134

[22] الأوراغي ، محمد ، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2003م ، ص157.

[23] عمايرة ، خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها ، منهج وتطبيق ، عالم المعرفة ، ط1 ، جدة ، السعودية ، 1984م ، ص80.

[24] ينظر ، الوعر ، مازن ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، دمشق ، سوريا ، 1987 ، ص ص 27 ، 28.

[25] المرجع نفسه ، ص94.

[26] غلفان ، مصطفى ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، حفريات النشأة والتكوين ، شركة النشر وتوزيع المدارس ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2006م ، ص 291.

[27] الفهري ، عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، دار توبقال للنشر ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1990م ، ص ص93- 94.

[28] المرجع نفسه ، ص ص110- 113.

[29] المرجع نفسه ، ص113

[30] المرجع نفسه ، ص ص 113- 116.

[31] الفهري ، عبد القادر الفاسي ، المعجمة والتوسيط ، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1997م. ، ص35.

[32] المرجع نفسه ، ص 37.

[33] الوعر ، مازن ، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، دار المتنبي للنشر والتوزيع ، ط1 ، دمشق ، سورية ، 2001م ، ص130.

[34] محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ص53.

[35] يقول الفاسي الفهري قائلا: «اللساني لا يقول كلاما معادا أو مكرورا حتى ولو حسب أن كل القول في اللغة قد توقّف ، وكلّ شيء موجود عند السلف ممن واراهم التراب. العلم في المقابر ، واللغة أيضا لا توجد إلا هناك... نحن نجهل والموتى يعلمون إنه لعالم مظلم ، ولحسن الحظ أن العوالم تتعدّد. إننا لا ننخرط ضمن ذلك العالم» (الفهري ، البناء الموازي ، ص7)

[36] تستند منهجية البحث في التوليدية التحويلية على قواعد صورية تستمدّ صرامتها من النسق الرياضي الذي تبنى عليه ، فتعطيها الرياضيات درجة كبيرة من المصداقية.

[37] الأوراغي ، محمد ، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، ص ص190 ، 191.

[38] علوي ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات ، ص132

[39] المرجع نفسه ، ص256.

[40] المرجع نفسه ، ص 143.

[41] K.R.Popper, La logique de la découverte scientific, 1978, Paris ، نقلا عن: الأوراغي ، محمد ، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية ، دار الأمان ، الرباط ، المغرب ، 2013م ، ص61.

[42] محمد علي ، ماهر عبد القادر ، نظرية المعرفة العلمية ، دار النهضة العربية ، دط ، بيروت ، لبنان ، 1985م ، ص46.

[43] المكي ، سمية ، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة ، تقديم: محمد صلاح الدين الشريف ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1 ، بيروت ، بنان ، 2013م ، ص454.